ملخصات مقياس المؤسسات السياسية و الإدارية في الجزائر

المحور الأول : مدخل تمهيدي حول مفهوم المؤسسات السياسية و الإدارية

أولا : مفهوم المؤسسة

يعرفها معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية على أنها تجمع يتمتع بقوانين أو أنظمة داخلية يمكن أن تطبق بنجاح نسبي داخل منطقة عمل محددة على هؤلاء الذين يشكلون هذا التجمع.

ويعرفها الدكتور صالح بلحاج على أنها : مجموع الأشكال والهياكل الأساسية للتنظيم الاجتماعي كما أقامها القانون أو العرف السائد في تجمع بشري معين.

وبهذا فان المؤسسة يمكن أن توجد من خلال مختلف الظواهر السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية .....في المجتمع : فالزواج مثلا مؤسسة اجتماعية ، ونظام الانتخاب و الدستور مؤسسات سياسية ومراكز التعليم والفنون مؤسسات ثقافية.....

ثانيا : المؤسسة السياسية :

تشير المؤسسات السياسية إلى أجهزة الدولة التي تمارس وظائف سيادية أي وضع القوانين وضمان تطبيقها و احترام النظام العام ، بالإضافة إلى تنظيمات الفضاء الجماهيري التي تلعب دورا في الحياة السياسية للمجتمع .

ويرى موريس هوريو أن المؤسسة وفقا لهذا المفهوم تتحدد في البنى الأساسية التي تسمح بالتعرف على نظام سياسي ما و التي تميز الآثار التعاقدية مابين الأفراد عن الإرادة المجردة للفاعلين الاجتماعيين ، و تعتبر هذه النظرة أصل المقاربة المؤسساتية في العلوم السياسية التي تقوم على تحليل الأسس الهيكلية (الأبنية) لفهم الظاهرة السياسية.

وتنقسم المؤسسات السياسية إلى مؤسسات رسمية و أخرى فعلية

أ/ المؤسسات الرسمية : وهي تلك التي ينص عليها الدستور صراحة فيحددها ويضبط كيفيات تشكيلها ووظائفها كالهيئة التشريعية و التنفيذية و القضائية (السلطات العامة في الدولة)، وهي المختصة بصنع السياسات وتنفيذها والسهر على تطبيق العدالة فدورها إذن ممارسة السلطة .

ب / المؤسسات الفعلية : وهي مؤسسات تستمد وجودها من الدستور كمبدأ، فينص على إمكانية إنشائها أما اختصاصها فتستمد من القوانين المكملة للدستور مثل : الأحزاب السياسية وجماعات الضغط و النقابات و وسائل الإعلام ، وهي وسائل للتأثير على السلطة .

ثالثا : المؤسسات الإدارية : هي مجموع المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة العامة أو الإشراف على ذلك سواء على المستوى المركزي أو المحلي ، وهي بذلك تنقسم إلى أجهزة مركزية و أخرى محلية (إقليمية) ، تختلف فيما بينها من حيث الاختصاصات المسندة لكل منها و كذا طبيعة العلاقة

بينها من نظام لآخر حسب طبيعة التنظيم الإداري السائد الذي يأخذ شكلين أساسيين هما : المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية.

01/ المركزية الإدارية: ويقصد بها قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة في العاصمة دون مشاركة من هيئات أخرى ، بحيث يوجد جهاز مركزي واحد قد يكون له وكلاء أو ممثلين على المستوى المحلي ولكنهم يمثلون جزءا من البنى التسلسلية الموضوعة تحت السلطة المباشرة والعليا لمختلف الوزراء ، وبذلك يأخذ هذا النوع من التنظيم صورتين هما :

* **التركيز الإداري** : يشير إلى تركز السلطة الإدارية في عمومياتها و جزئياتها في يد الوزراء في العاصمة حيث يجرد كل ممثلي الأقاليم و الهيئات من سلطة القرار و يتحتم عليهم الرجوع للوزير المختص في كل شان من شؤون الإقليم أو المرفق.

* **عدم التركيز الإداري** : هو أسلوب للتنظيم الإداري يقوم **على <u>تفويض</u>** الاختصاصات من الهيئات المركزية إلى أخرى إقليمية

02/ اللامركزية الإدارية : يقصد بها **<u>توزيع</u>** الوظائف بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة وتنقسم إلى : **لامركزية إقليمية** و **لامركزية مرفقية.**